بقدرة متزايدة الاحتياجات الثقافية فضلا عن المادية لكل المجتمع ، يعني ان نحول كل القيم الثقافية الى ملكية الشعب وان نخلق الظروف التي تجعل الشعب قادرا على ان يكون المنبع المباشر لكل القيم الثقافية ، وان نجعل العلاقات بين الانسان والانسان تعكس الفكرة النبيلة « الفرد للكل والكل للفرد » ، ومن اجل هذا الهدف يجب ان نكافح من اجل بناء ثقافة جديدة ، وان نبني بلدنا خطوة خطوة كمجتمع ذو ثقافة عالية .

ان بناء علاقة صحيحة بين الجماعة والفرد لهو امر جوهري بالغ الاهمية في عملية بناء نظام السيادة الجماعية الاشتراكية . وانطلاقا من المبدأ الماركسي اللينيني القائل بأن تحرير الفرد لا يمكن تحقيقه الا من خلال التحرر الاجتماعي اي « ان التطور الحر للفرد وهو شرط التطور الحر للكل » * ، يجب ان نجمع في تناسق بين جماعية المجتمع وبين الحرية الاصيلة للافراد حتى يمكن ان نخلق الوحدة بين المجتمع والفرد . وعلى اساس من الاحتياجات الحتمية للحياة الجماعية وللسيادة الجماعية فانه من الضروري ان نحترم ونؤمن حقوق المواطن ، وان نؤمن التطور المتنوع للشخصية ، ان نرعى ونطور المواهب والملكيات الفردية ، ان نخلق الظروف التي تسمح لكل انسان ان يساهم بحرية في البحث وفي الحرف الخلاقة في كل مجالات الانتاج والعلم والتقنيات والثقافة والنشاطات الفنية والادبية .

■■ الاساس الاقتصادي

ان نظام السيادة الاشتراكية الجماعية له اساسه الاقتصادي الذي هو الانتاج الاشتراكي الكبير ويجب ان يكون هدف بناء وتطوير الانتاج الاشتراكي الكبير هو تأمين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة لكل المجتمع وعلى وجه افضل باستمرار وذلك من خلال تطوير وتصحيح الانتاج ، بدون توقف على اساس السيادة الجماعية والتكنولوجيا الحديثة . من اجل هذا الهدف فانه لامر ذي اهمية حاسمة القيام بالتصنيع الاشتراكي ، وهو المهمة المركزية لكل مرحلة التحول نحو الاشتراكية ونحن نخلق بناء صناعيا زراعيا حديثا . ان الطريق الاساسية لكي نخلق مثل هذا البناء هي ان « نعطي الاولوية لتطوير الصناعة الثقيلة وطنيا على اساس تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة » ، لكي ندمج الزراعة والصناعة في تركيب واحد في تطور متناسق وجنبا الى جنب على طريق الانتاج الاشتراكي الكبير ، فيرتبط كل منهما بالاخر باستمرار ويطوره ويكون في خدمته في كل خطوة من خطوات التطور .

ان هذا البناء الاقتصادي هو بناء موحد لكل البلد ويشمل الاقتصاد المركزي والاقتصاد المحلي ، لا بد لنا ان نركز تركيزا عاليا كل القوى في كل البلاد من اجل بناء الاقتصاد المركزي الذي يجمع الفروع الرئيسية والمنشآت ذات الاثر الاكثر حسما في عملية تطور الاقتصاد الوطني ككل ، وفي نفس الوقت نطور الاقتصاد المحلي تطويرا نشطا (في المقاطعات والمدن) لكي يمكن ان نزود كل مقاطعة وكل مدينة ببناء الاقتصاد الملائم ليكون جزءا مكونا من الاقتصاد في البلاد كلها ولكي نحول كل ناحية الى وحدة اقتصادية ـ زراعية ـ صناعيه . لا بد ان نبني الاقتصاد المحلي ونطوره في توافق مع نمط وخطة البلاد كلها وعلى اساس القدرات المتوفرة في القوى البشرية بالتقنيات والمصادر الطبيعية لكل مكان مع مساعدة الاقتصاد المركزي وذلك حتى يلبي احتياجات السكان المحليين وايضا حتى يفي بالتزاماته من قبل الدولة فيساهم بذلك في تطوير الاقتصاد الوطني . ان نبني الاقتصاد المركزي في ذات الوقت الذي نوسع فيه الاقتصاد المحلي هو الطريقة المثلى بالنسبة لنا من اجل ان نستفيد بشكل جيد من كل قدرات البلاد ومن اجل ان نرفع بسرعة الانتاج ونخطو بتقسيم العمل الى الامام ، ونوسع التجارة ، ونخلق المزيد من الثروة . على هذا الاساس يمكننا ان نؤمن التراكم لبناء القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية وفي الوقت نفسه ان نلبي الاحتياجات المتعددة لمعيشة الشعب في مختلف الاماكن ، وفي الوقت نفسه ايضا ، ان نحقق السيادة على كل البلد وان نحقق السيادة على كل موقع محلي وكل وحدة قاعدية .

ان البناء الاقتصادي هو ايضا جمع ملموس بين الاقتصاد وبين الدفاع الوطني . فلكي نبني البلاد يجب ان نستمر في الدفاع عنها ، تلك هي الحاجة الحيوية لامتنا ان نكافح من اجل تطوير الاقتصاد وان نبني بنشاط القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية لهو الشرط الحيوي لكي نبني قوة دفاع وطنية حاسمة لكل الشعب . وجنبا الى جنب مع البناء المتنامي للبلاد في كل المجالات يجب ان نسعى لبناء قوة دفاع شعبية حازمة ، لبناء قوى الشعب المسلحة ولبناء الصناعة الدفاعية لنؤمن قوى متزايدة القوة مستعدة لهزيمة كل هجمات المعتدين . يجب ان نجمع بشكل وثيق بين واجب العمل وواجب الخدمة العسكرية من اجل ان نسرع بالبناء الاقتصادي في الوقت نفسه الذي نؤمن فيه تقوية ثابتة للدفاع الوطني ، وعلى وجه الخصوص في الظروف التي لا يزال فيها الانتاج الاجتماعي متخلفا .

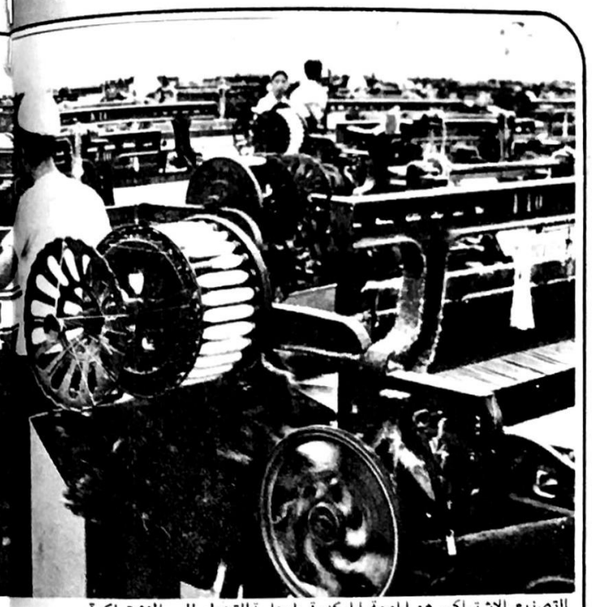

التصنيع الاشتراكي هو المهمة المركزية لمرحلة التحول الى الاشتراكية

● السيادة الاقتصادية الجماعية تشمل السيادة الجماعية على وسائل الانتاج الرئيسية وعلى قوة العمل والتوزيع وتنظيم وادارة الانتاج .

● السيادة الثقافية الجماعية تعني تحويل كل القيم الثقافية الى ملكية الشعب وأن يصبح هو المنبع المباشر لكل القيم الثقافية .

■■ تقسيم العمل والتطور المتوازن

واخيرا فان هذا البناء الاقتصادي هو ايضا الجمع الجيد بين تقسيم العمل وبين التطور المتوازن للاقتصاد (الذي هو الوجه الرئيسي) مع تقوية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية الشقيقة ، وتطبيق تقسيم العمل والتعاون والمساعدة المتبادلة بروح الاممية الاشتراكية . وفي ذات الوقت تطوير العلاقات الاقتصادية على اساس المحافظة الحازمة على الاستقلال والسيادة والمنفعة المتبادلة .

يجب من خلال العلاقات الدولية ان نحصل على التقنيات المتقدمة وان نحقق تقسيما للعمل اكثر ملاءمة وان نرفع من كفاءة العمل في البلاد ، وبالتالي ان نخدم بشكل افضل عملية بناء الاساس المادي والتقني للاشتراكية وان نحسن خطوة معيشة الشعب .

يجب ان نذكر باستمرار ان سمة تقدمنا من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير هي ان علاقات الانتاج وقوى الانتاج مرتبطين ويطوران بعضهما البعض باستمرار . يجب ان نراعي انه مع كل تحول لعلاقات الانتاج القديمة ، وبناء لعلاقات الانتاج الجديدة فان ذلك يجب ان يدفع الى ظهور ونمو قوى انتاج جديدة . والعكس صحيح فكل خلق لقوى انتاج جديدة سيكون له اثر في تصليب وتصحيح علاقات الانتاج الجديدة .

وفي الثورة في علاقات الانتاج يجب ان نجمع بين تحويل نظام الملكية وبين تحويل نظام التوزيع ، بين تنظيم الانتاج وادارة العمل ، وبين نظام الادارة .

ويجب ان نجمع بشكل وثيق بين القطاع الذي تديره الدولة وبين القطاع الجماعي والقطاع الفردي حسب خطة النضال من اجل تطوير قطاع الدولة وتقوية القطاع الجماعي ومن اجل تقديم الارشاد الصحيح للقطاع الفردي على ان يكون القطاع المدار من الدولة هو القلب والقائد . وفي الثورة العلمية والتقنية يجب ان نتمسك بحزم بالمهمة المركزية الا وهي المكننة ، وان نجمع بشكل جيد بين المكننة ونصف المكننة وبين الوسائل الحرفية ، ان نجمع بين المجالات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة حسب خطة البناء النشط للمجالات الكبيرة مستفيدين منها كنواة لكل المجالات الاخرى . وفي الوقت نفسه يجب ان نكافح من اجل بناء مجموعات العمال المهرة وان ندرب بنشاط كوادر الادارة الاقتصادية والكوادر العلمية والتقنية .

ان الانتاج الاشتراكي الكبير لا يمكن ان يتشكل الا بالبناء الواعي والمخطط . لذا فالخطة هي الاداة الرئيسية لادارة وتوجيه عملية التقدم من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير . وطالما ان النشاط الاقتصادي يتم وفق خطة وان الهدف الاسمى لتطوير الانتاج ليس هو ادارة اعمال من اجل الربح ولكن هو التوفير المتزايد باستمرار للحاجات المادية والثقافية للشعب ، فانه يجب علينا قبل كل شيء ان نهتم ونعتني بالقيمة الاستعمالية للمنتجات . وانطلاقا من الموقف العام لاصحاب السيادة الجماعية ، ومن ضرورة تلبية الاحتياجات العملية للمجتمع ، مرتكزين على القدرات البشرية والادوات ومصادر الثروة والعلم والتقنيات الموجودة فاننا يجب ان نعمل بكل السبل على ان نخلق قدرا اكبر فأكبر من القيم الاستعمالية ذات النوعيات الافضل باستمرار . يجب علينا على وجه الخصوص ان نضع الخطط الفعالة لكافة الحقول لتعبئة قوة العمل وهي الاكثر توفرا والاكثر قيمة لدينا الآن ، ولكي ننظم البلاد كلها كورشة بناء وكل موقع محلي كورشة بناء وكل ضاحية كورشة بناء . ومن ناحية اخرى يجب ان نولي اهتماما كبيرا للقيمة ولقانون القيمة الذي ما يزال موجودا في المجتمع الاشتراكي موضوعيا . يجب ان نستفيد بمرونة من قانون القيمة ومن العوامل الاقتصادية الاخرى العديدة لكي نقوي الادارة الاقتصادية والمالية ونشجع العمل ونطور زيادة انتاجية العمل ، ونقلل من استهلاك العمل ، والمواد والادوات لكل وحدة انتاج ، وان نؤمن انتاج اعلى قيمة استعمالية بأقل تكلفة . بهذه الروح يجب ان نستخدم استخداما صحيحا السوق والاسعار والاجور والقروض لكي نحسن نوعية الخطة ولكي نخدم بشكل افضل تنفيذها وتطبيقها ولكي نقيمها بمقياس صحيح .

لا بد ان نرسي بشكل صحيح العلاقة بين التراكم والاستهلاك وذلك حتى نضمن البناء السريع للقاعدة المادية والتقنية للاشتراكية بينما نحسن خطوة خطوة مستوى معيشة الشعب . والطريق الاساسية لتوسيع التراكم والاستهلاك هو ان نرفع الانتاج وان نزيد باستمرار في انتاجية العمل . ومع ذلك فان ترسيخ العمل الاقتصادي لا بد ان يصبح السياسة الكبرى لحزبنا وللدولة والواجب الثوري للجماهير العريضة من الشعب . يجب علينا ان ندخل العمل والمواد والاموال والادوات والماكينات ضمن العملية الاقتصادية . يجب ان نمارس هذه العملية الاقتصادية في الانتاج وفي الاستهلاك وان نطبق سياسة معقولة في الاستهلاك وان نرفع عاليا روح بناء الاشتراكية بالصناعة والاقتصاد .

وفي التحليل النهائي فان العامل الحاسم في عملية التقدم نحو الانتاج الاشتراكي الكبير هو الزيادة المستمرة بثبات في انتاجية العمل الاجتماعي والفعالية الاقتصادية ونوعية الانتاج . يجب علينا جنبا الى جنب مع التطبيق الصحيح للقوانين الاقتصادية والعلمية والتقنية ان نضع الخطط والمقاييس المناسبة لاثارة موجة تنافس اشتراكي ثم نحولها لكي تصبح حركة ثورية حقيقية جماهيرية ، باعتبارها امرا له صفة القانون في البناء الاشتراكي .

يجب ان نولي اهتماما خاصا لعملية تنظيم وادارة العمل وبالذات عندما يكون العمل السائد يدويا .

■■ محتوى الثقافة الجديدة

ان الثقافة الجديدة هي ثقافة ذات محتوى اشتراكي وسمة وطنية ، انها ثقافة ذات سمة حزبية وسمة شعبية ، وهي تبنى على اساس من الماركسية اللينينية ومفهوم السيادة الجماعية الاشتراكية . انها تمثل بشكل مختار انتصارات الحضارة الانسانية ومكتسبات الثقافة والعلم الحديثين ، وهي في نفس الوقت تبلور وتستخلص كل ما هو افضل في تقاليد الروح والثقافة الفيتنامية ذات الاربعة آلاف عام . انها تقاليد الوطنية والصمود والعناد وعدم التراجع في النضال من اجل الاستقلال والحرية . انها تقاليد الحب المتبادل بين الناس العاملين وخبراتهم الصناعية وقدراتهم الخلاقة وتفاؤلهم وحبهم للحياة . انها ايضا تقاليد الاممية البروليتارية التي تجذرت في الحياة الروحية لشعبينا منذ تأسيس الحزب . ان هذه الثقافة هي الجمع المتناغم لخلاصة الثقافات الخاصة لكل القوميات الشقيقة في العائلة العظيمة للامة الفيتنامية

* (1) كارل ماركس و ف. انجلز : البيان الشيوعي .